مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 12 – العدد:02 (2021)، ص: 149-164
P-ISSN: 2170-1040
E-ISSN: 2602-5426

التنويع الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2020

Economic diversification in Algeria, an analytical study during the period 2000-2020

لحول علي [1] ♦، كرار محمد عبد الغني [2]، بن ديمة نسرين [3]
[1] جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، ali.lahouel@univ-sba.dz
[2] جامعة معسكر (الجزائر)، kerrar.abdelghani@univ-mascara.dz
[3] جامعة تلمسان (الجزائر)، bendimanesrine@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/08/19 تاريخ القبول: 2021/10/21 تاريخ النشر: 2021/11/13

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل أهمية التنويع الاقتصادي للخروج من التبعية لقطاع المحروقات والنهوض بالاقتصاد الوطني. تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي للإحاطة بمختلف جوانب هذا الموضوع، وفقا للمنهجية التالية: أولا، الإطار النظري حول التنويع الاقتصادي، ثانيا، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر عرض ودراسة تحليلية لأهم المؤشرات، ثالثا، تحليل نتائج عوامل ومحددات التنويع الاقتصادي.
توصلت الدراسة إلى ضرورة التنويع الاقتصادي، وذلك باستغلال الإمكانيات في قطاع الصناعة والزراعة، من خلال ترقية القطاع الخاص وتنويع الصادرات. ولنجاح عملية التنويع الاقتصادي ضرورة خلق اطار مؤسساتي داعم للنمو الاقتصادي.
كلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، القيمة المضافة، الاقتصاد الريعي.
تصنيف JEL: C8، Q32، O43.

Abstract:
This study aims to analyze the importance of economic diversification to get out of dependence on the hydrocarbon sector. This study was based on the descriptive and analytical approach in order to understand the different aspects of this subject, according to the following methodology: First, the theoretical framework on economic diversification, second, the context of economic diversification in Algeria. third, the analysis of the factors and determinants of economic diversification.
The study concluded that the need for economic diversification, by exploiting the potentials of the industrial and agricultural sector, by modernizing the private sector and by diversifying exports. For the process of economic diversification to be successful, it is necessary to create an institutional framework that supports economic growth.
Keywords: Economic diversification, value added, rentier economy.
JEL Classification: C8، Q32، O43.

♦ المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تتوفر الجزائر على مورد طبيعي، يمكنها هذا الأخير من الحصول على عائدات مالية معتبرة، أدت في العديد من الأحيان إلى تجاهل ترقية وتطوير باقي القطاعات الاقتصادية المنتجة. فاعتمد الاقتصاد الجزائري على الريع النفطي لسنوات طويلة، حيث تعد العائدات النفطية عماد الميزانية العامة (70%من المداخيل)، ركيزة الصادرات (98%من إجمالي الصادرات) ومحرك النمو الاقتصادي، وهذا ما جعله رهينة قطاع المحروقات، كما اثر على بنيته و القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تعتبر راكدة وتحتاج لوقت طويل لتحريكها حتى يمكن الاعتماد عليها لتعويض قطاع المحروقات. لكن مع انهيار أسعار النفط و عدم انتظامها لأسباب تتعلق بشروط الأسواق الدولية منتهجة، والانعكاسات السلبية على وضعية الاقتصاد، تم الاقتناع باستحالة الاستمرار في الاعتماد على قطاع واحد كمصدر رئيسي للثروة، وبضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي بالاعتماد على قطاعات أخرى لتجاوز التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار النفط. يجمع مختلف الاقتصاديين والخبراء أن الجزائر تملك العديد من المفاتيح والحلول للإقلاع باقتصادها خارج المحروقات، وبالتالي تنويع مداخيلها، كما أن تنويع الاقتصاد الوطني يشترط انتقاء بعض الشعب والفروع التي تمكن من وضع استراتيجية من شانها تقليص فاتورة الواردات وتطوير الصادرات.

1.1 إشكالية البحث:

في ظل الموارد المالية المعتبرة التي حُققت في ظل انتعاش أسعار النفط، تم السعي لانتهاج سياسات ترمي إلى خلق اقتصاد إنتاجي يحتوي قطاعات منتجة غير نفطية وخلق البيئة المواتية لجلب الاستثمارات ودعم القطاع الخاص، مع الأخذ بالاعتبار أن التنويع الاقتصادي هو عملية طويلة الأمد تتطلب من البلدان العمل على وضع نهج متوازن في التنمية، وتتطلب مزيجا دقيقا ومتجانسا ومتكاملا من الإصلاحات والاستثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية، ومنه يمكن صياغة إشكالية البحث كالتالي: **هل ساهمت الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2020 ؟**

2.1 أسئلة البحث:

للإجابة على هذه الإشكالية سوف نحاول الإجابة على السؤالين الأساسين والمتمثلين في: ماهية و واقع التنويع الاقتصادي بالجزائر؟؛ ما هي أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي بالجزائر ؟

3.1 فرضيات البحث:

بناءا على الدراسات النظرية والتجريبية في عديد الدول، القطاعات المنتجة كالزراعة أو الصناعة أو الخدمات غير مستغلة وراكدة و تعتبر موردا مستديما غير ناضب على المستوي البعيد ومؤشر للتنويع الاقتصادي لخروج الجزائر من التبعية لقطاع المحروقات وتقلبات أسعار النفط، بيد أن النمو الاقتصادي في الجزائر هش مرتبط بتقلبات أسعار النفط، كما أن هناك دورا أساسيا للقطاع الخاص في التنويع الاقتصادي وكذا ترقية الصادرات خارج المحروقات للوصول إلى التنويع الاقتصادي.

4.1 أهداف البحث والمنهجية:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل أهمية التنويع بالاقتصاد الوطني. تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك للإحاطة بمختلف جوانب هذا الموضوع، وفقا لذلك تم عرض مفهوم التنويع الاقتصادي، و واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة تحليلية لأهم المؤشرات.

2. مفهوم التنويع الاقتصادي:

التنويع الاقتصادي"Economic Diversity" يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات، أي أنه عملية إحداث تغيرات

هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الإنتاجية التي ترافق النمو الاقتصادي بهدف تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات المختلفة. [1]

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه الانتقال إلى هيكل للإنتاج الوطني أكثر تنوعا، بهدف زيادة الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وإرساء أسس النمو المستدام. وهو يعكس ألية التحول الهيكلي، لأن التنويع الناجح للإنتاج الوطني ينطوي على إعادة توزيع الموارد داخل القطاعات وفيما بينها، من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة ذات الإنتاجية العالية.[2]

وفيما يخص البلدان المنتجة للنفط فان التنويع الاقتصادي يعني تقليل الاعتماد المطلق على قطاع النفط كمصدر رئيسي لإيرادات الميزانية العامة، من خلال تنمية قطاع غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر إيرادات غير نفطية، كما يقصد به تقليص دور القطاع العام وتطوير دور القطاع الخاص، أو هو تهيئة اقتصاد حديث تتوافر له أسباب البقاء خارج نطاق النفط.[3]

التنويع ليس غياب التخصص ولكنه ينعكس بوجود تخصصات مختلفة وصناعات معقدة وروابط قوية داخل الصناعة، يوضح هذا التعريف أن التنويع يتطلب وجود تخصصات متعددة داخل الاقتصاد بمعنى تنوع الأنشطة والقطاعات والصناعات ووجود روابط قوية بين الصناعات نفسها، حيث يرى الاقتصادي John Wagner أنه كلما ارتفعت درجة التنويع الاقتصادي في اقتصاد بلد ما كلما أصبح الاقتصاد أقل حساسية للتقلبات التي تسببها العوامل الخارجية.[4]

يعتبر التنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، رفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد. [5]

عموما يعرف التنويع الاقتصادي بالعملية التي يصبح فيها الاقتصاد أكثر تنوعا من حيث السلع والخدمات التي ينتجها، فمن خلال ما تقدم يتضح أن التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط يهدف بشكل أساسي لتنويع القاعدة الإنتاجية من أجل ضمان استقرار إيرادات الدولة وعدم تعرضها للهزات والأزمات الناتجة عن الاعتماد على سلعة وحيدة كمصدر رئيسي لتلك الإيرادات، بمعنى أن التنويع الاقتصادي يحد من أثر الصدمات على الاقتصاد.

هناك طرق عديدة لقياس التنوع الاقتصادي. الأول هو مؤشر Herfindahl-Hirschman، الذي يقيس مستوى تركيز السوق في الصناعة. آخر هو مقياس للتنوع، مثل مؤشرShannon-Weaver index.[6] يستند هذان المؤشران إلى فرضية أن أعلى مستوى من التنوع الاقتصادي يتحقق عندما يتم تمثيل جميع القطاعات بالتساوي في اقتصاد ما، ولكن في الاقتصاد الحديث، حيث يتطور طلب المستهلك والتكنولوجيا باستمرار، فليس من الواقعي توقع تحقيق اقتصاد تتساوى فيه مساهمة كل القطاعات ليكون هناك تنوع اقتصادي، فالغاية هي توسيع للقاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية لإيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام. [7]

يقاس التنوع الاقتصادي بالدرجة التي يستخدم بها اقتصاد ما مزيجا واسعا من الأنشطة الاقتصادية، على سبيل المثال، الذي يعتمد في الغالب على إنتاج النفط فقط ليس متنوع اقتصاديا، في حين يُقال إن اقتصاد أخر يتميز بقطاع التصنيع والخدمات بالإضافة إلى النفط هو أكثر تنوعا.[8] هذا المؤشر مهم لقياس مدى مرونةو استقرار الاقتصاد على الأرجح خلال حدث اقتصادي غير متوقع. إذا انخفضت أسعار النفط، فقد يعاني الاقتصاد الريعي المرتبط بإنتاج النفط، في حين أن الاقتصاد الذي يحتوي على قطاعات إنتاجية من المرجح أن يكون أكثر مرونة.

3. التنويع الاقتصادي و وفرة الموارد الطبيعية:

تثير إيرادات الموارد تحديات من نوع خاص، وأهمها كيفية تجنب ما يوصف بالعلة الهولندية، قدم صندوق النقد الدولي أفضل تعريف لها مفاده أنها ظاهرة معقدة يمكن فيه وفرة الإيرادات من الموارد الطبيعية أن تترجم إلى كساد وهدر وفساد ونزاع، وذلك من خلال العديد من الآليات الاقتصادية والمؤسساتية، بالإضافة إلى تحديات كبيرة تواجه الدول المنتجة للنفط في إدارة اقتصادياتها الريعية فضلا عن ذلك أن هذه الدول يتعين عليها أن تخطط للمستقبل وتضع في اعتبارها أن النفط سلعة ناضبة. وتتضمن تحديات تنويع الاقتصاد في ظل وفرة الموارد الطبيعية ما يلي: [9]

- إن التنويع الاقتصادي يوفر حماية ضد ظاهرة العلة الهولندية، وتحدث هذه الظاهرة عندما تقوم الدول النفطية باستغلال ثرواتها الطبيعية بما فيها النفط مما يؤدى إلى زيادة صادراتها النفطية، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية قياسا بالعملة الأجنبية، ومن ثم يؤثر سلبا على ارتفاع أسعار السلع المحلية، وبالمقابل يؤدي إلى انخفاض قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، ونتيجة لذلك ترتفع الواردات وتنخفض الصادرات من المنتجات غير النفطية؛

- التعامل مع التقلب الشديد للإيرادات الذي قد يؤدي إلى الهدر ودورات الانتعاش والكساد والاقتراض المفرط (إما توقع الإدرار الإيرادات أو لدعم مستويات الإنفاق عندما تتراجع الإيرادات النفطية)؛

- استخدام إيرادات الموارد يؤدي إلى نضوب أصل غير مالي غير متجدد، ففي حالة عدم ادخار إيرادات الموارد أو تخصيصه لإنتاج أو حيازة رأسمال إنتاجي آخر، فإن استخدامها سيقلل من صافي الثروة المرصودة للأجيال القادمة؛

- تخفيف الاعتماد المفرط على إيرادات الموارد يحول البلدان المنتجة للموارد إلى دول تعتمد على الريع، وفيها تكرس الحكومة اهتماما أكبر لوظائف إعادة التوزيع التي تكون غير فعالة مثل مختلف أنواع الدعم والبيروقراطيات كما تتعاظم وظائف الدولة كمتدخلة، بدلا من الوظائف المتعلقة بالتنظيم والإشراف والضرائب وإدارة الاقتصاد.

- القطاع النفطي بشكل عام ليس من القطاعات القادرة على استيعاب الأيدي العاملة بسبب اعتماده الرئيسي على الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة (كثيف رأس المال خفيف العمل)، فضلا عن أن نوعية العمالة التي يتطلبها هذا القطاع تتميز بمستويات مهارة عالية نسبيا، وحتى في البلدان منخفضة السكان نجد أن الصناعة النفطية لا تستطيع أن تولد بصورة مباشرة فرص عمل كافية، لذا فالتنويع بعيدا عن النفط من شأنه أن يؤدي إلى تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى (كالزراعة والصناعة التحويلية والسياحة) مما يكون له الأثر الواضح في استيعاب القوى العاملة وتقليل نسبة البطالة في الاقتصاد.

لذلك يحظى التنويع الاقتصادي بأهمية كبيرة تعود بنتائج ايجابية على الاقتصاد الوطني، حيث يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، و تتمثل أهمية التنويع الاقتصادي في العناصر المتكاملة ويمكن تلخيصها في النقاط التالية: [10]

- تقليل المخاطر الاستثمارية وتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية بدل تركيزها على قطاع واحد، لان الظروف الطبيعية والظروف الدولية مثل الحروب والنزاعات، قد تلحق أضرارا تنعكس سلبا على عوائد الاستثمارات؛

- زيادة إنتاجية رأس المال البشري و زيادة انتاجية العمل بفضل التنويع الاقتصادي؛ يساهم الاعتماد الكبير على الموارد النفطية في تخفيض الإنتاجية وتخفيض القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية فضلا عن تخفيض قدرتها على خلق فرص عمل جديدة وتخلق فجوة كبيرة بين القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية؛

- رفع معدل التبادل التجاري، فتنويع الصادرات يقلل من الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة؛ وفيما يتعلق بجانب الواردات، من شأن التنويع الاقتصادي أن يخلق قطاعا تجاريا خارجيا أكثر توازنا، إذ نجد أن غالبية الدول النفطية تستورد

كل شي عدا النفط، الأمر الذي يعرض هذه الدول إلى أخطار عديدة من أهمها إلغاء بعض الواردات الضرورية في حالة حصول خلافات سياسية مع الدول المصدرة لهذه المواد؛

- تعزيز النمو المستدام من خلال استقرار معدلات النمو الاقتصادي ويتحقق هذا بارتفاع درجة التنويع الاقتصادي، إن تعديل بنية الاقتصاد الوطني من خلال إعطاء دور أكبر للقطاعات الإنتاجية، سيقلل من تأثيرات الصدمات التي يحدثها انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد القومي، كما يؤدي لتوطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية، من خلال زيادة حجم القطاعات الاقتصادية.

4. مناقشة إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر:

حسب بيانات المعلنة من طرف البنك الدولي المتعلقة بالجزائر، بلغت مساهمة قطاع المحروقات 15% سنة 1970، 26% سنة 2000، 43,7 %سنة 2007، 37% سنة2011، 60% سنة 2012، 35% سنة 2013، 32% سنة 2015، 29 %سنة 2018،[11] مما يدل على أن قطاع المحروقات يعتبر الركيزة الأساسية للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية وكذا الخارجية.

يشهد النمو في الجزائر تباطؤا بسبب تقلص قطاع المحروقات، ونموذج نمو يقوده القطاع العام وقطاع خاص متأخر.[12] حيث بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي 3,3% خلال الفترة 2010-2016، قبل أن يهبط إلى 1,1% بعد 2017، ليبلغ نمو نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي قيمة سالبة.[13]

في عام 2019، أدت الظروف الاجتماعية والسياسية إلى زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي وتثبيط النشاط. وتباطأ الاستهلاك، وكذلك الاستثمار، وبالتالي تراجع النمو في قطاعات العمومية والزراعة والخدمات التجارية، وفي حين تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي غير المرتبط بالمحروقات إلى 2,4%، تقلص إجمالي الناتج المحلي للمحروقات بنسبة 4,9%، وجاء قانون جديد للمحروقات يتضمن شروطا محسنة للمستثمرين، لإعادة دفع و إحياء الاستثمار موازاة مع رفع القيود على الاستثمار الأجنبي في القطاعات غير الاستراتيجية.[14]

جاءت الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا بعد خمس سنوات متتالية من التباطؤ في نمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر 2015-2019، وقد تفاقم هذا الوضع بسبب نموذج النمو العشوائي الذي تقوده المؤسسات العمومية والصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص كي يكون المحرك الجديد لعجلة النمو الاقتصادي، خاصة وأن صناعة المحروقات التي تمثل 20% من إجمالي الناتج المحلي و41% من إيرادات الموازنة، تشهد تراجعا هيكليا.[15] كما أدت جائحة كورونا إلى كساد الاقتصاد الجزائري في عام 2020، وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد انكمش بنسبة 5,5% وسط إجراءات وقائية لاحتواء الوباء، مع انخفاض متزامن في إنتاج المحروقات، والنزول بانخفاض الإنتاج إلى ما دون حصة أوبك الخاصة بالجزائر.

الشكل رقم (01): حركة عائدات صادرات المحروقات -الوحدة: مليار$

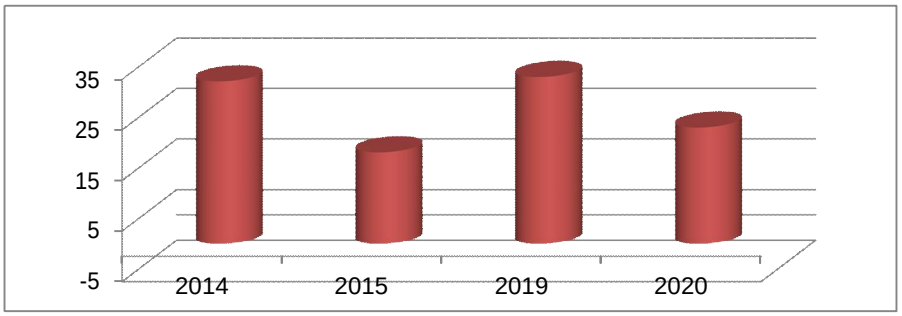

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قسم الدراسات الاقتصادية / المجلس الوطني الاقتصادي .

وقد تأثرت القطاعات كثيفة العمالة، مثل الخدمات والبناء التي تتركز إلى حد كبير في الاقتصاد غير الرسمي تأثرا عميقا، مما أدى إلى فقدان العديد من الوظائف مؤقتا أو بشكل دائم. وفي الوقت نفسه، تسبب الانخفاض في أسعار النفط، إلى جانب تراجع حجم الصادرات، في هبوط حاد في عائدات صادرات المحروقات.[16]

ونظرا للتغييرات في أسعار النفط بلغ متوسط العجز في المعاملات الجارية والموازنة 13% من إجمالي الناتج المحلي منذ بداية صدمة النفط في عام 2014.[17] ونتيجة لنقص الاستثمار انكمش قطاع المحروقات بنسبة 2,1% سنويا منذ عام 2010، وأدى ارتفاع الاستهلاك المحلي إلى تقلص أحجام الصادرات، التي تراجعت بنسبة 2,8% سنويا في المتوسط.[18]ومن بين الآثار السلبية الناجمة عن انكماش قطاع المحروقات هو انخفاض الإنفاق العام الحقيقي الذي طالما كان دافعا للنمو، كما تعاني القطاعات غير المرتبطة بالمحروقات من التباطؤ.[19]كما يعتمد الاقتصاد على دعم الاستثمار العمومي، حيث تبلغ النفقات العمومية نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي، بالنظر لارتفاع الميزانية المخصصة لبرنامج الاستثمار 280 مليار دولار للفترة 2010-2018. كذا الارتفاع الكبير للنفقات المخصصة للأجور والتحويلات الاجتماعية، هذه الأخيرة مثلت 25%من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2012،و خلال سنة 2015 تم الحفاظ على مبلغ التحويلات الاجتماعية المعرب عنه أثناء مراجعة قانون المالية التكميلي الذي ينص على غلاف مالي قدره 7,1711 مليار دج وعلى نمو قدره 4,6% مقارنة بسنة 2010.

الشكل رقم (02):نسبة التحويلات الاجتماعية من الميزانية العامة للدولة2000-2020

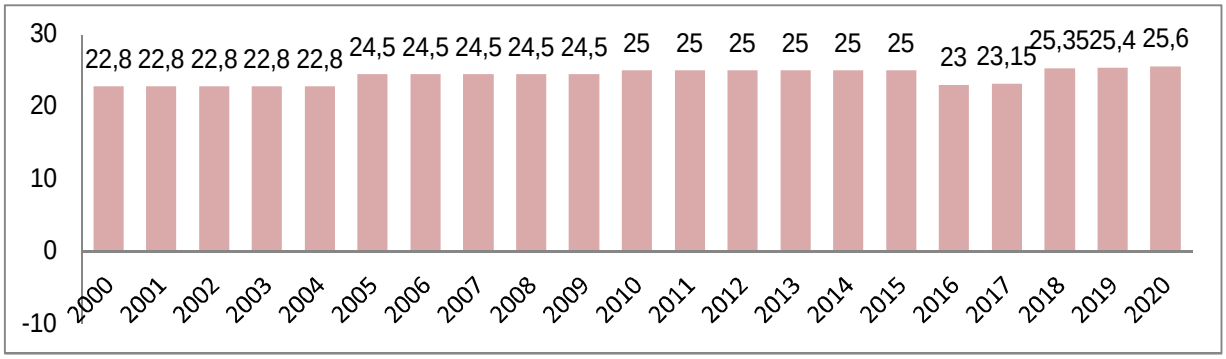

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات وزارة المالية.

بالرغم من تباطؤ النمو وتراجع الريع النفطي يوضح الشكل رقم(02) أن نسبة التحويلات الاجتماعية من الميزانية العامة لسنة 2018 قدرت ب 25,35 % أي ما يعادل 1760مليار دج ، وسنة2019 قدرت ب 25,40 % أي ما يعادل 1763 مليار دج والسنة الموالية 2020 قدرت ب 25,60 % أي ما يعادل 1798,3 مليار دج وهذا حسب قانون المالية لهذه السنوات، أي بزيادة مقدر ب 2,12% لسنة 2020 مقارنة لسنة2018 ، أي ان هناك ارتفاع في زياد التحويلات الاجتماعية مقارنة بالسنوات السابقة،[20] وهذا بالرغم من أن التقديرات تشير إلى أن العجز الإجمالي في الموازنة العامة للدولة قد اتسع ليصل إلى 4,16% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، في حين ارتفعت مخاطر المالية العامة الناشئة عن اضطرار البنوك العمومية لتقديم القروض للمؤسسات المتعثرة المملوكة للدولة. وعلى الرغم من الانكماش الحاد في الواردات والتراجع المعتدل في سعر الصرف، من المتوقع أن يرتفع عجز الحساب الجاري إلى 4,14% من إجمالي الناتج المحلي، مع انخفاض الاحتياطيات الدولية إلى 9,46 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020 (بانخفاض قدره 24%)، أو حوالي 12,8 شهرا من الواردات.[21]

5. مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر:

في هذه الدراسة سوف نعتمد على مؤشرات المتمثلة في تطور الناتج الداخلي الخام؛ مساهمة القطاعات الاقتصادية (خدمات والزراعة والصناعة)؛ مساهمة قطاع الخاص؛ درجة تنويع الصادرات كمؤشرات للتنويع الاقتصادي.

1.5 نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2000-2020:

يشير إلى معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي، وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والمؤشر الثاني يوضح تطور نسبة مجموع إيرادات الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2000-2020، وذلك لإثبات فرضية أن نمو الاقتصاد الجزائري مرتبط أساسا بمجموع إيرادات الموارد الطبيعية أي حاصل إيرادات الموارد النفطية والغاز الطبيعي والفحم وإيرادات المعادن والغابات. [22]

الشكل رقم (3):نمو الناتج الداخلي الخام وتطور نسبة مجموع إيرادات الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة 2000-2020

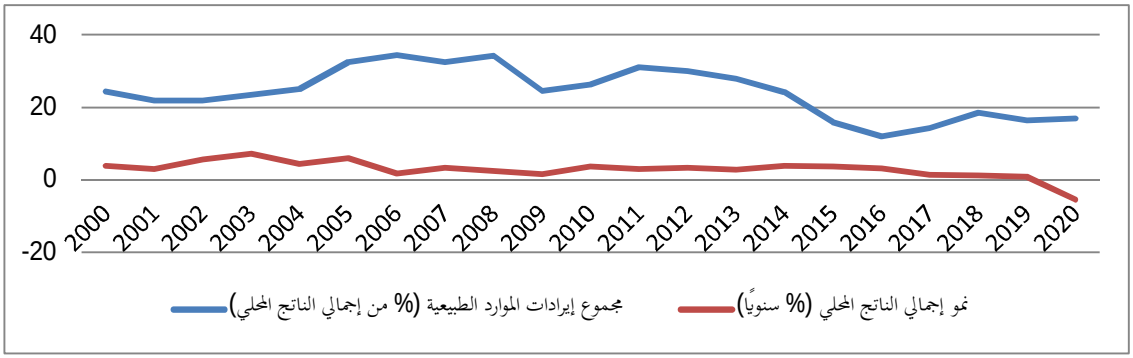

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

يبدو جليا من الشكل رقم(03) أنه كلما زادت نسبة مجموع إيرادات الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي كانت هناك زيادة في معدل النمو، هذا الأخير تباطأ منذ سنة 2014 بسبب انخفاض العائدات النفطية وانهيار أسعار النفط، فالاقتصاد الجزائري يعتمد على الريع المتولد من إنتاج النفط، وتتجلى درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الريع بمدى إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، وأن الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام و من الإنفاق الحكومي و من قيمة الصادرات، هذا الواقع جعل النمو الاقتصادي بالجزائر مرهونا بتطور حجم الريع بدون ديناميكية من خلال العمل على تشجيع الاستثمار وترقية القطاعات الإنتاجية.

2.5 مساهمة القطاعات الاقتصادية(خدمات، زراعة، صناعة):

هذا المؤشر يعبر عن معدل ودرجة التغير الهيكلي للاقتصاد، ففي ظل وفرة الموارد الطبيعية يتميز الاقتصاد بالريعية، أي الاعتماد على استغلال موارد طبيعية،وعدم الاهتمام بالصناعات التحويليةو الزارعة، بحيث تتمتع فيه الدولة بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق التصدير أو الجباية، وعادة ما تستعمل هذه العوائد المالية الكبيرة بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه دون استثمارات في قطاعات إنتاجية، حيث تكون الدولة وسيطا بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالدولة تتسلم العائدات الريعية ومن ثم يجري تخصيصها إلى فروع النشاط الاقتصادي الأخرى من خلال برامج الإنفاق العام. وفي ما يلي عرض ومناقشة مساهمة القطاعات الاقتصادية بنسب مئوية في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال فترة الدراسة.

بعد أكثر من 20 عاما من الانتقال إلى اقتصاد السوق، لا يزال اقتصاد الجزائر يتميز بضعف مساهمة القطاعات النشاط الاقتصادي (صناعة خارج المحروقات، زراعة) في الناتج الداخلي الخام، نلاحظ أن هناك اختلال في المساهمة القطاعية بالاقتصاد الجزائري في الجزائر للفترة 2000-2020، كما يشير الشكل رقم(04) الموضح أدناه:

الشكل رقم (4): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام (%)2000-2020

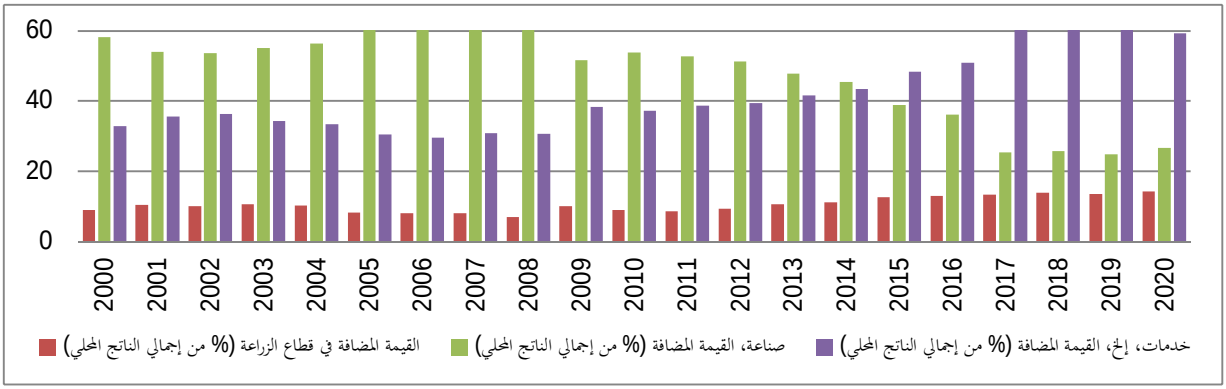

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

- القيمة المضافة للخدمات: تراوحت نسبة مساهمة هذا القطاع ما بين 30% إلى 50% خلال الفترة 2000-2016، ما بين 50% إلى 60% خلال الفترة 2016-2020، ديناميكية هذا القطاع تعود إلى الإنفاق الرأسمالي الحكومي بالإضافة لديناميكية قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث أدى إطلاق مشاريع جديدة وبرنامج إعادة بناء الهياكل الأساسية، واستمرار تنفيذ العديد من برامج البنية التحتية والإسكان، وتوسيع الأشغال العامة، إلى نمو في القيمة المضافة لهذا القطاع.

- القيمة المضافة لقطاع الصناعة: نلاحظ أن هذا القطاع يستحوذ على أكبر حصة في المساهمة بالناتج الداخلي، حيث سجل عام 2008 نسبة 62,5% وهذا راجع إلى قطاع المحروقات الذي عرف توسعا بفضل الزيادة في الإنتاج وارتفاع الأسعار، كما تراجعت هذه النسبة للأعوام 2014و2015و2016 ولا تزال تتناقص كنتيجة لتدهور أسعار النفط. كما أن هذه النسبة لا تعكس ضعف قطاع الصناعة خارج المحروقات، فحسب إحصائيات الديوان الوطني لا تتعدى 10 % والجدول يوضح ذلك كما يلي:

جدول رقم (01): نسبة مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات(%)

السنة	2001	2004	2007	2011	2013	2015	2018	2020
الصناعة خارج قطاع المحروقات %	9,13	7,61	5,98	5,85	5,84	6	5,15	5,2

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على إحصائيات ONS.

يوضح الجدول رقم(01) تراجع هذا القطاع على مدى العقود الثلاثة الماضية، حيث بلغت نسبة الصناعات التحويلية غير النفطية 6% فقط من الناتج الداخلي الخام في عام 2015 مقابل 35% في أواخر الثمانينيات، ومن حيث القيمة المضافة، يهيمن القطاع الخاص على القطاعات التالية: الجلود والأحذية 90%، النسيج 87%، والكيماويات80 %، والمطاط والبلاستيك 78% بما في ذلك المستحضرات الصيدلانية، ومواد البناء 52% (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الأمم المتحدة، 2019). يعتبر القطاع الصناعي غير مفعل وغير مستغل إلى حد كبير لأنه لا يساهم إلا بحدود 5 % في القيمة المضافة.[23]

- القيمة المضافة في قطاع الزراعة: على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة، لا يزال القطاع بعيدا عن تحقيق النتائج المرجوة، فالإنتاج الحالي لا يغطي سوى نسبة 50% من احتياجات السوق. في حين يقدر معدل نمو القطاع الفلاحي لفترة 2000-2020 بنسبة 10%.[24]

الإحصائيات تظهر جيدا تأخر ترتيب مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام بعد القيمة المضافة الخامة لقطاع التجارة وبروز قطاعي البناء والأشغال العمومية والنقل والاتصالات وهذه النسبة تبرز جيدا أن الاقتصاد الجزائري إلى غاية اليوم

ليس اقتصاد زراعي رغم ما تملكه الجزائر من مقومات زراعية والبرامج التنموية التي تم تجسيدها في إطار المخطط الوطني للتنمية الزراعية و برامج التجديد الريفي.[25]

3.5 مساهمة القطاع الخاص:

نجاح الجزائر في التنويع الاقتصادي رهين بتعزيز مكانة القطاع الخاص والذي يتوجب أن يكون متواجدا جنبا إلى جنب مع القطاع العام لخلق اقتصاد أكثر تنوعا بمشاركة عدد كبير من القطاعات. وهذا يحتم توفير جميع الإمكانيات اللازمة من دعم وتحفيز لتمكينه من القيام بدور أكبر في الاقتصاد، وذلك بتوفير مناخ أعمال مناسب للاستثمار وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال دون عراقيل وتسهيلات تساعده في الاستثمار وإضافة قيمة في الناتج المحلي الإجمالي. وعليه، سوف نستدل بمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشر الحرية الاقتصادية.

أ/ مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال:

حيث يعبر عن درجة مناخ الأعمال بالمعايير العشر التالية (بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، تسوية حالات الإعسار) هذه المعايير معتمد من قبل البنك الدولي في ترتيب مناخ الأعمال مناسب.[26]

يتم تحديد ترتيب الاقتصادات من خلال فرز درجات السهولة الإجمالية لممارسة أنشطة الأعمال، يتراوح تصنيف سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من 1 إلى 190 اقتصاد لدول عبر العالم، كلما اقتربت من الترتيب 190 فيدل أن مناخ الأعمال يمتاز بصعوبة ممارسة أنشطة الأعمال.[27] تحتل الجزائر وفق مكونات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال المراتب الأخيرة سنويا وأحيانا غير مرتب عالميا، وحسب أحدث تقرير لمنظمة البنك الدولي لريادة الأعمال Doing Business لسنة 2020 الجزائر تحتل المرتبة 157وهذا في توفير وتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال.[28]

الجدول رقم (02): مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر لسنة -2020

		مرتبة الجزائر
	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من ضمن 190 اقتصاد عالمي	157
المكونات10 لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	بدء النشاط التجاري	152
	استخراج تراخيص البناء	121
	الحصول على الكهرباء	102
	تسجيل الملكية	165
	الحصول على الائتمان	181
	حماية المستثمرين الأقلية	179
	دفع الضرائب	158
	التجارة عبر الحدود	172
	إنفاذ العقود	113
	تسوية حالات الإعسار	81

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي.

وسوف نقوم بتحليل المعايير العشر المكونة لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال لمعرفة أسباب هذا الترتيب في الجزائر كما هو موضح في الجدول رقم (02):

- من حيث بدء النشاط التجاري، يعتمد على الإجراءات والوقت والتكلفة التي يحتاجها رجل الأعمال لبدء مشروعه وتشغيله رسميا بالإضافة للحد الأدنى لرأس المال المدفوع، حيث كان ترتيب الجزائر لسنة 2020 في الترتيب 152 من ضمن 190 اقتصاد عالمي، يدل هذا الترتيب المتأخر على وجود صعوبة في بدء المشاريع الاستثمارية وعرقلت سهولة ممارسة الأعمال، أما من سنة 2004 الي غاية سنة 2019 فالجزائر لم تكن ضمن الترتيب من قبل البنك الدو لي في هذا المؤشر، قد تكون الأسباب غياب المعطيات للبنك الدولي أو أن الجزائر لم يدخل اقتصادها التصنيف .

- من حيث استخراج تراخيص البناء، وهي درجة التعامل مع تراخيص البناء من حيث الإجراءات والوقت والتكلفة وكذلك مؤشر مراقبة جودة البناء الذي يقيم جودة لوائح البناء، قوة آليات مراقبة الجودة والسلامة وأنظمة المسؤولية والتأمين ومتطلبات الشهادات المهنية، كان ترتيب الجزائر 121 من بين 190 اقتصاد، هناك صعوبة في استخراج تراخيص البناء في الجزائر.

- من حيث الحصول على الكهرباء، تتكون من حيث الإجراءات والوقت والتكلفة لقطاع الأعمال للحصول على توصيل الكهرباء الدائم والتوريد لمستودع موحدة، فضلا عن الموثوقية العرض والشفافية، حيث مرتبة الجزائر في الرتبة102، الجزائر في المراتب الأخيرة في تسهيل وصول الكهرباء بالرغم من توفر الجزائر لدرجة الاكتفاء بهذا المورد الطاقوي.

- من حيث تسجيل الملكية، هي درجة التكوين من حيث الإجراءات والوقت وتكلفة نقل الملكية بين شركتين محليتين، بالإضافة إلى جودة مؤشر إدارة الأراضي الذي يقيم موثوقية البنية التحتية والشفافية المعلومات والتغطية الجغرافية وتسوية النزاعات على الأراضي والمساواة في الوصول إلى حقوق الملكية، من ناحية الترتيب الجزائر المرتبة 165.

- من حيث الحصول على الائتمان، الدرجة تتكون من أفضل الممارسات التنظيمية من أسوء إلى الأفضل، قوة الحقوق القانونية ما إذا كانت بعض الميزات التي تسهل الإقراض موجودة ضمن قوانين الضمانات العينية والإفلاس المعمول بها، عمق المعلومات الائتمانية التغطية والنطاق وإمكانية الوصول إلى المعلومات الائتمانية المتاحة من خلال مزودي خدمة إعداد التقارير الائتمانية مثل مكاتب الائتمان أو سجلات الائتمان، فترتيب الجزائر كان في المرتبة 181 قريب من المرتبة الأخيرة ، ضعف الائتمان للجزائر يدل على سوء الممارسات التنظيمية.

- من حيث حماية المستثمرين الأقلية، الدرجة تتكون من أفضل الممارسات التنظيمية من أسوء إلى الأفضل، مدى الإفصاح متطلبات الموافقة والإفصاح للمعاملات مع الأطراف ذات الصلة، مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عندما يمكن تحميل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية عن الضرر الناجم عن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة والعقوبات المتاحة، دعاوى المساهمين مدى احتمالية وصول المدعين إلى أدلة الشركات الداخلية، مدى الملكية والرقابة القواعد التي تحكم هيكل الشركات والتغيير في السيطرة عليها، شفافية الشركات مستوى المعلومات التي يجب على الشركات مشاركتها فيما يتعلق بأعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذيين والاجتماعات السنوية وعمليات التدقيق، تترتب الجزائر 179.

- من حيث دفع الضرائب، تقاس درجة الدفع للضرائب كالتالي المدفوعات، والوقت، وإجمالي الضريبة ومعدل المساهمة للشركة للامتثال لقوانين الضرائب في الاقتصاد، وتعكس مدفوعات الضرائب إجمالي عدد الضرائب والاشتراكات المدفوعة، وطريقة الدفع، وتكرار الدفع، وتكرار الدفع وهي تشمل الضرائب التي تحتجزها الشركة، مثل ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة

وضرائب العمل التي يتحملها الموظف، أما وقت الامتثال لقوانين الضرائب الوقت المستغرق لإعداد ثلاثة أنواع رئيسية من الضرائب والاشتراكات ودفعها: ضريبة دخل الشركات، وضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات، وضرائب العمل، بما في ذلك ضرائب الرواتب والمساهمات الاجتماعية، فترتيب الجزائر في هذا المجال 158.

- من حيث التجارة عبر الحدود، يتكون من الوقت والتكلفة للامتثال الوثائقي والامتثال للحدود للتصدير والاستيراد، فترتيب الجزائر كان في المرتبة 172 قريب من المرتبة الأخيرة ب18 مرتبة وقت طويل وتكلفة كبيرة.

- من حيث إنفاذ العقود، تعتمد على الوقت والتكلفة لحل نزاع تجاري من خلال محكمة ابتدائية محلية، فضلا عن جودة الإجراءات القضائية التي تعزز الجودة والكفاءة في نظام المحاكم، فترتيب الجزائر في هذا المجال 113.

- من حيث تسوية حالات الإعسار، معدل استرداد إجراءات الإعسار التي تشمل كيانات محلية، بالإضافة إلى قوة الإطار القانوني المطبق على إجراءات التصفية القضائية وإعادة التنظيم، وكان ترتيب الجزائر 81 من بين 190 اقتصاد، هي في منتصف الترتيب العالمي.

هذه المعطيات تفسر جزئيا ضعف نسبة مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي بالجزائر وكذا مواجهة القطاع الخاص والمقاولات الناشئة مصاعب كبيرة، ما جعل الجزائر تحتل مراتب متدنية سنويا في هذا المجال، فإنشاء المؤسسات الجديدة يصطدم بعوائق إدارية وتنظيمية مكلفة من حيث الوقت والكلفة المادية، مثل البيروقراطية والرشوة، ثقلا لإجراءات السياسة الضريبية الجبائيةو الجمركية، وعدم الاستقرار في منظومة القوانين والتشريعات، أضف إليه احتكار السوق من طرف الدولة خاصة في المجالات الحيوية، والتضييق على نشاطات الأفراد والقطاع الخاص.

ب/مؤشر الحرية الاقتصادية:

مؤشر الحرية الاقتصادية (Index of Economic Freedom) يتمثل في سلسلة من 10 قياسات اقتصادية أنشأتها مؤسسة التراث وصحيفة وال ستريت جورنال، هدفها هو قياس درجة الحرية الاقتصادية في دول العالم.

يعمل هذا المؤشر على قياس وتقييم أربعة جوانب أساسية من جوانب البيئة الاقتصادية التي تمثل موضع عمل سياسات الحكومات على مستوى العالم سيادة القانون، حجم الحكومة والانفتاح الاقتصادي والكفاءة التنظيمية. درجة الحرية الاقتصادية تحسب على المقياس من 0 الى100، اذا كانت قيمة المؤشر من 80 الى 100 دولة ذات اقتصاد حر واذا كانت قيمة المؤشر من 0 الى 49,9 دولة ذات اقتصاد مغلق ومن 50 الى 59,9 دولة ذات اقتصاد غير حر جزئيا. [29]

الشكل رقم(05): تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

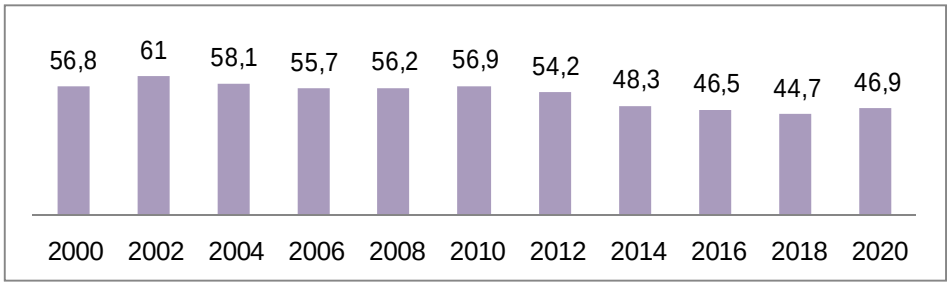

Source: Index of Economic Freedom, Wall Street Journal and the Heritage Foundation, Washington.

يوضح الشكل رقم(05) وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التجارية لسنة 2020 تتصف الجزائر ببيئة مقيدة لنشاط القطاع الخاص ، حيث بلغ مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر 56,8 سنة 2000 وانخفض سنة 2006 حيث بلغ55,7، في سنة 2010 قدر بـ56,9 وسنة 2012 بلغ 54,2 ففي هذه الفترة تعتبر الجزائر دولة ذات

اقتصاد غير حر جزئيا واستمر في الانخفاض خلال السنوات اللاحقة إذ بلغ44,7 سنة 2018، وسنة 2020 بلغ 46,9. دولة الجزائر ذات اقتصاد مغلقو النموذج الاقتصادي يعيق القطاع الخاص بشدة، حيث يساهم القطاع بحوالي 5% فقط من إجمالي الناتج المحلي وغير متواجدة جنبا إلى جنب مع القطاع العام لخلق اقتصاد أكثر تنوعا.

4.5 درجة تنويع الصادرات:

بعد أن تمتعت لسنوات عدة بفائض في ميزان تجارتها، فإن الجزائر سجلت عجزا في سنة 2015، حيث سجلت صادرات المحروقات تراجعا نسبته 43,71% سنة 2018.

الشكل رقم(06): حركة الميزان التجاري بالمليارات الدولارات الأمريكية 2000-2020

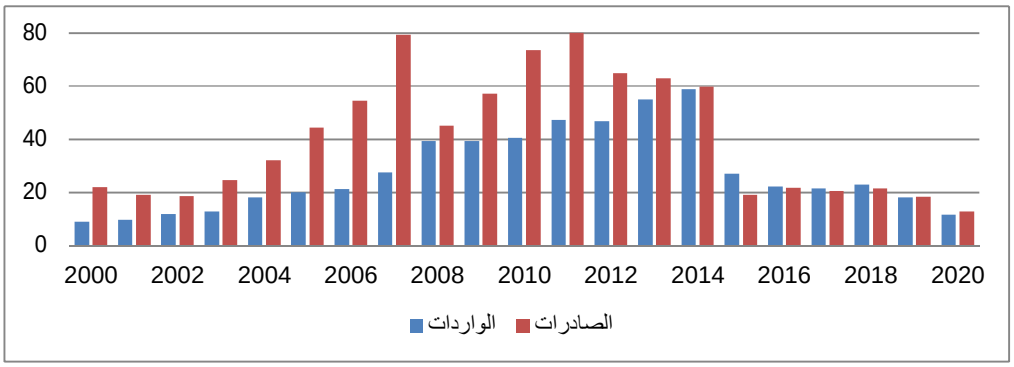

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قسم الدراسات الاقتصادية / المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حسب معطيات بنك الجزائر ومركز CNIS.

يوضح الشكل رقم(06) اعتماد التجارة على تصدير منتج واحد مع انخفاض أسعاره المصدرة، سيؤدي الى انخفاض قيمة الصادرات، فتنويع الصادرات يقلل من الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة و يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات، كما يوضح الشكل التالي رقم (07) تركيبة ودرجة تنويع الصادرات.

الشكل رقم(07): تركيبة الصادرات الجزائرية

الوحدة مليون دولار

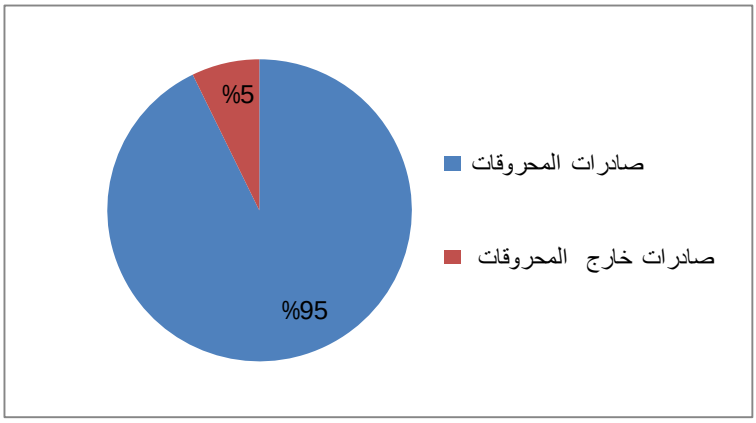

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك.

اعتماد الجزائر على منتج واحد وهو المحروقات في صادراتها بنسبة تقدر ب 95 %، أما نسبة المتبقية والمقدرة بـ 5 % وهي منخفض جدا، مقسم على منتوجات نصف مصنعة ومنتوجات غذائية ومنتجات خامة وعتاد فلاحي وعتاد صناعي، هذه

النسبة لا تساهم, بشكل كبير في ظل تقلب أسعار النفط على المستوي العالمي، حيث تبلغ قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات حوالي 3,5 مليار دولار موزعة على النحو التالي في الشكل رقم (08):

الشكل رقم(08): تركيبة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

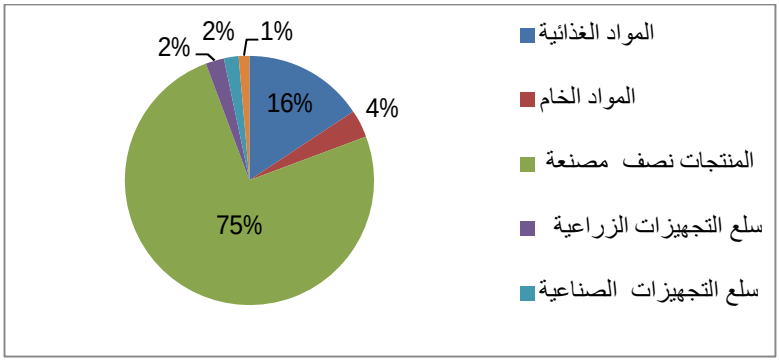

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك.

حسب التقرير الاقتصادي الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، فيما يخص التبادلات التجارية مع الاتحاد الأوربي في إطار اتفاقية الشراكة وبعد سنوات من التنفيذ، قد أسفرت عن اختلال هيكلي في الميزان التجا ي خارج المحروقات والمستوى الضعيف للصادرات خارج المحروقات وقلة الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الاتحاد الأوروبي. مما لا تعكس الأهداف المنشودة في الاتفاقية بشأن ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات. [21]

الشكل رقم(09): شركاء الجزائر في التجارة الخارجية

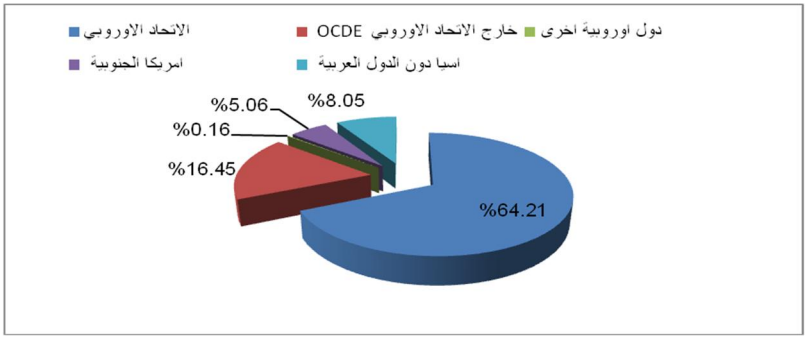

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك.

يوضح الشكل رقم(09) شأن شركاء الجزائر، فقد بقيت بلدان الاتحاد الأوروبي الزبائن الرئيسين، وقد مثلت الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي نسبة 21,64% وتأتي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية بحصة نسبتها 45,16 %. أما من حيث الواردات فاحتفظت الصين بمكانتها كأول ممون للجزائر.

إن تنويع الصادرات الجزائرية مرهون بولوج الأسواق الإفريقية التي تبقى التبادلات التجارية معها ضعيفة والتي قد تمثل فرصة تطوير القدرات الاقتصادية غير المستغلة في الجزائر، وقد يمكنها هذا المسلك من تفادي صعوبة التصدير نحو سوق الاتحاد الأوروبي التي هي كثيرة المتطلبات وشديدة التنافس كما سيمكن هذا الإدماج الجزائر من القيام بدور الوسيط بين إفريقيا وأوروبا (موقع جغرافي استراتيجي) كما يوضح الشكل رقم (09) شركاء الجزائر في التجارة الخارجية.

6. تحليل النتائج:

خلال العقدين الماضيين، أتاحت طفرة المحروقات (عائدات المحروقات) للجزائر تحقيق التقدم في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية، واستثمرت في مشروعات البنية التحتية دعما للنمو الاقتصادي. نتيجة لذلك، باستثناء قطاع المحروقات، فإن بقية الأنشطة الاقتصادية تشهد تباطأ في عملية التعافي مع فقدان فرص العمل والدخل وتراجع ثقة المستهلكين ومنشآت الأعمال.

جاءت نتائج الدراسة كما يلي: (01)حجم الناتج الداخلي الخام مرتبط بحجم العائدات من قطاع المحروقات وعليه ارتباط النمو به مما أدي لضعف التنويع الاقتصادي؛ (02)ضعف مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي (صناعة خارج المحروقات، زراعة) في الناتج الداخلي الخام، حيث نلاحظ أن هناك اختلال في المساهمة القطاعية بالاقتصاد الجزائري في الفترة 2000-2020، أي عدم وجود توطيد العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية؛(03) محدودية مساهمة قطاع الخاص في النموذج الاقتصادي المرتكز على الدولة، حيث يساهم القطاع بحوالي 5% فقط من إجمالي الناتج المحلي. في الجزائر يواجه القطاع الخاص والمقاولات الجديدة والناشئة مصاعب كبيرة، ما جعل الجزائر تحتل مراتب متدنية سنويا في هذا المجال، فإنشاء المؤسسات الجديدة يصطدم بعوائق إدارية وتنظيمية مكلفة لا تؤدي إلى خلق اقتصاد أكثر تنوعا؛ (04)درجة تنويع الصادرات اعتماد التجارة على تصدير منتج واحد مع انخفاض أسعاره، سيؤدي الى انخفاض قيمة الصادرات، نلاحظ اعتماد الجزائر على منتج واحد وهو المحروقات في صادراتها بنسبة تقدر ب 95 %، أما نسبة المتبقية والمقدرة ب 5 % خارج المحروقات تؤدي لضعف تمويل الواردات.

بالمقابل يجمع مختلف الاقتصاديين والخبراء أن الجزائر تملك العديد من المفاتيح والحلول للإقلاع باقتصادها خارج المحروقات، وبالتالي تنويع مداخيلها. تنويع الاقتصاد الوطني يشترط انتقاء بعض الشعب والفروع التي تمكن من وضع استراتيجية من شانها تقليص فاتورة الواردات من جهة، وتطوير الصادرات من جهة أخرى مانحة بذلك ميزان المدفوعات عناصر الاستقرار.

وبهذا الشأن يجب تحديد شعب استراتيجية تتطلب بذل جهود بخصوص الاستثمار،و وضع أدوات لسياسة اقتصادية قادرة على إعادة النشاط لهذه الشعب، لاسيما، الصناعة والكهرباء البتروكيمياء والصيدلة والالكتروميكانيك والزراعة الغذائية والسياحة والحديد والصلب، الكيمياء والميكانيك، الطيران والنسيج والخدمات والتركيز على ترقية تكنولوجيا المعلومات الجديدة التي تشكل ميادين تحضي فيها الجزائر بقدرات وأسواق واعدة.و الملاحظ أن أغلبية القطاعات تنتمي إلى القطاع الصناعي كقطاع حساس يدعم الاستثمار فيه وترقيته .

السياسات العمومية والإطار المؤسساتي تشكل جزءا أساسيا في المعادلة، المؤسسات الجيدة تعتبر أمرا ضروريا لتنويع اقتصاد أي بلد، إن التنويع الاقتصادي هو عملية معقدة ولا تنشأ من فراغ، إذ يتطلب توافر بيئة مناسبة تجعل من تنويع الاقتصاد أمرا ممكنا، وفي هذا الصدد يعتبر البنك الدولي في تقريره لسنة 2009، المؤسسات تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية، هياكل الحوافز وتكاليف المعاملات، فالمجتمعات التي يشعر فيها المستثمرون بالأمان فيما يتعلق بحقوق الملكية، محدودية المخاطر القانونية والاقتصادية تكون فيها العقبات البيروقراطية محدودة والوصول إلى أسواق العمل فيها يكون مؤمنا، وبالتالي من المرجح أن تزدهر فيها الأعمال وتزيد الإنتاجية وترتفع فيها مستويات دخل الفرد، أما المجتمعات التي يواجه فيها المستثمرون مخاطر عالية فيما يتعلق بمصادرة الملكية، محدودية اللجوء إلى القانون، الفساد الشديد أو المطالب البيروقراطية الخانقة، تجعلها أقل جاذبية للاستثمارات بسبب عدم اليقين وتعطيل نشاط السوق، وتشمل هذه التأثيرات أيضا انخفاضا في مستويات رأس المال البشري والمادي، انخفاضا في حجم التجارة والاستثمار الأجنبي.

ومن بين الإجراءات والسياسات الحكومية التي تساهم في تنويع الاقتصاد ودعم مؤسسات القطاع الخاص، نذكر مثلا تخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة الخارجية بما يسهل على المنتجين المحليين تصدير ما ينتجونه، كذلك يعتبر التدخل الحكومي ذا أهمية خاصة عند اغتنامه للفرص التي من شأنها أن تتيح تنوعا اقتصاديا إضافيا. بصفة عامة يمكن للمؤسسات الجيدة أن تساعد في تنويع الاقتصاد وهذا من خلال طرق متعددة والتي نذكر منها توفير المعلومات للأسواق المحلية حول فرص الاستثمار والتصدير الجديدة مثلا من خلال سفارات البلد والغرف التجارية وغيرها من مؤسسات الدولة.[30]

7. خلاصة:

رغم المحاولات المتكررة والحشد الهائل للموارد الطبيعية وكذا الوفرة المالية التي تعرفها من حين لآخر عند ارتفاع أسعار النفط، إلا أنه لم تستطع خلق اقتصاد إنتاجي متنوع مستقل عن الريع النفطي، حيث بينت نتائج الدراسة أن حجم الناتج الداخلي الخام مرتبط بحجم العائدات من قطاع المحروقات وعليه ارتباط النمو به مما يأدي لضعف التنويع الاقتصادي؛ ضعف مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في الناتج الداخلي الخام، وعدم وجود العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية؛ محدودية مساهمة قطاع الخاص في النموذج الاقتصادي المرتكز على الدولة. ويشير التراجع في ايرادات المحروقات أيضا الي أن المستويات الحالية للإنفاق العام غير مستدامة، فضلا عن ضرورة استكمال السياسات الرامية الى توليد ايرادات اضافية للمالية العامة للدولة بتدابير أخري لتحسين كفاءة الانفاق العام.

يعتمد نجاح الاصلاح الهيكلي على قدرة الجزائر على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي و من بين أهم التدابير الرئيسية المقترحة التي يتعين تنفيذها لدعم القطاع الخاص، وهي العمل على توفير مناخ جيد للأعمال، وقاعدة صناعية قوية، واعطاء فرصة للقطاع الخاص في مجال القطاعات الصناعية وترقية الصادرات فنجاح تنويع الاقتصاد يتطلب توافر مناخ ملائم لعملية تنويع الاعمال وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة.

8. الهوامش والإحالات:

[1] عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد30، العدد 24، جامعة البصرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق، 31-12- 2013، ص 8.
https://www.iasj.net/iasj/download/5410e08d388f3d71

[2] La Banque mondiale**, Diversification économique : les leçons de l'expérience, panorama de l'aide pour le commerce 2019**, diversification et autonomisation économiques - © OCDE, OMC 2020, P150.

[3] Attaran Mohsen, **Industrial diversity and economic performance in US areas**, The Annals of Regional Science, 1986, vol. 20, no 2, p. 44-54.

[4] Wagner John E**, Regional economic diversity: action, concept, or state of confusion,** Journal of Regional analysis and policy, 2000, vol. 30, no 1100-2016-90005.

[5] المعهد العربي للتخطيط، **التعريف بمفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته:** http://www.arab-api.org/ar،2018/12/ 24

[6] https://en.wikipedia.org/wiki/Diversity_index

[7] موسي باهي،كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية:حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد03، العدد05، جامعة قاصي مرباح ورقلة، الجزائر، ديسمبر2016، ص135.

[8] Akram Esanov, **Economic Diversification: Dynamics, Determinants and Policy Implications**, revenue watch institute, 2012, P04. https://edc.gov.bz/wp-content/uploads/2016/11/ED-6.pdf

[9] موسي باهي،كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية :حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد03، العدد05، جامعة قاصي مرباح ورقلة، الجزائر، ديسمبر2016،ص ص133-134 .

[10] ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الملك سعود كلية ادارة الاعمال، الرياض، 16-17 فيفري2014، ص 6.
https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/ltnwy_wlnmw_fy_lqtsd_lswdy_lmwtmr_2014.pdf

[11] البنك الدولي، أفاق اقتصادية للجزائر، 2000، 2012،2011،2007 ،2013، 2018،2015 .

[12] محمد الناصر حميداتو، بقاص الصافية، **التنويع الاقتصادي في الجزائر**،Global Journal of Economic and Busines ، Science Reflection، المجلد02، العدد02، الاردن، افريل2017، ص ص67-77.

[13] لحسن عقوبة، مراد جنيدي، **قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة**(2019-2010)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد08، العدد02، جامعة الجزائر03، 2020، الجزائر، ص532.

[14] البنك الدولي، 2020.

[15] البنك الدولي، 2019.

[16] البنك الدولي، 2020.

[17] محمد الناصر حميداتو، بقاص الصافية، مرجع سابق الذكر ،ص 79.

[18] بن باجلول، بن العارية حسين، **التنويع القطاعي واثره على النمو الاقتصادي في الجزائر لفترة** 2013-2017، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد02، العدد06، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، 2018، ص122.

[19] بن باجلول، بن العارية حسين، مرجع سابق الذكر. ص123.

[20] الديوان الوطني للإحصائيات،2020.

[21]البنك الدولي،2020 .

[22] معطيات البنك الدولي.

[23]تشمل الصناعة في التصنيف الدولي الموحد الصناعة التحويلية (الأقسام 15 إلى 37 في التصنيف الصناعي الدولي). ويشمل ذلك القيمة المضافة في التعدين والصناعة التحويلية (التي ترد أيضا كمجموعة فرعية مستقلة)، والإنشاءات، وإمدادات الكهرباء والمياه، والغاز.

[24] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

[25] الزراعة حسب التصنيف الدولي الموحد تشمل كلاً من: الحراجة، والصيد، وصيد الأسماك، فضلاً عن زراعة المحاصيل وإنتاج الثروة الحيوانية. والقيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. ويتم حسابها بدون إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهلاك الأصول المصنعة أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية.

[26] World bank group, **Doing Business 2020, comparing business regulation in 190 economies**. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32436/9781464814402.pdf

[27] World bank group, op.cit.P05.

[28] World bank group, op.cit.P04.

[29]المعهد العربي للتخطيط، **دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات ووكالات التصنيف الائتماني**، الكويت، 2020، ص31. https://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/566/566_API-Index-Development-2020.pdf

[30] لحسن عقوبة، مراد جنيدي، مرجع سابق الذكر ، ص538.